الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/46/713
S/23256
2 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٣١ من جدول الاعمال
الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

تقرير الامين العام

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الامن ٦٣٧ (١٩٨٩) وقرار الجمعية العامة ١٥/٤٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

السلفادور

٢ - منذ تقديم تقريري الاخير ، المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (A/45/706-S/21931) ، تم إحراز تقدم مطرد في المفاوضات المتعلقة بالسلفادور . وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي ، اتفق الطرفان على أن يقوم ممثلي الشخصي بدور أكثر نشاطا . وقد رئي أن هذا أمر ضروري بالنظر إلى عجز الاطراف ، في جولتين متعاقبتين من المحادثات عقدتا في كوستاريكا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ، عن إحراز تقدم بشأن جدول الاعمال الموضوعي الذي اتفق عليه في كاراكاس ، فنزويلا ، في أيار/مايو ١٩٩٠ (A/46/552-S/23129) ولا سيما بشأن مسألة القوات المسلحة ، في أعقاب اعتماد اتفاق سان خوسيه المتعلق بحقوق الإنسان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ (A/44/971-S/21541) . وقد تضمن الدور المعزز الذي طلب من ممثلي طرح صيغ يمكن أن تستخدم كأساس للمفاوضات . وقدم ممثلي في ذلك اليوم ذاته ورقة عمل بشأن القوات المسلحة كانت موضوع عدة تنقيحات خلال المفاوضات التي جرت منذ ذلك الوقت .

٣ - وفي الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ لغاية شباط/فبراير ١٩٩١ شارك ممثلي في أربع جولات من المحادثات المباشرة عقدت بين الطرفين وتنقل كثيرا بينهما . ورغم

أنه أمكن إحراز بعض التقدم التراكمي بشأن مسألة القوات المسلحة ، لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن هذا البند . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، اتفق الطرفان ، بناء على اقتراح من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، على مواصلة المفاوضات في إطار خطة مركزة ، تعطي الأولوية لثلاث مسائل مدرجة في المرحلة الأولى من المفاوضات هي : القوات المسلحة ، والإصلاحات الدستورية ، وترتيبات وقف إطلاق النار .

٤ - وفي ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أبلغتُ مجلس الأمن (S/22494 ، المرفق الأول) بالتطور السالف الذكر وشددت على أن الوقت محدود لهذه المفاوضات حيث أن الإصلاحات الدستورية يلزم أن يوافق عليها في مجلسين تشريعيين متعاقبين ويلزم بالتالي أن تقدم قبل ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وهو موعد اختتام المجلس التشريعي الذي ستنتهي مدته .

٥ - وبعد عدة أسابيع من المفاوضات المطولة ، وقّعت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ اتفاقات المكسيك (A/46/553-S/23130) التي تغطي سلسلة من الإصلاحات الدستورية المتعلقة في جملة أمور بدور القوات المسلحة وخضوعها للسلطات المدنية ، وإنشاء شرطة مدنية وطنية مستقلة عن القوات المسلحة ، والنظام القضائي وحقوق الإنسان ، والنظام الانتخابي . كما تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات التكميلية بشأن هذه المسائل ، بما في ذلك ضرورة إصدار تشريع سنوي . واتفق الطرفان أيضا على إنشاء لجنة للحقائق ، تتألف من ثلاثة أفراد يعينهم الأمين العام بعد سماع رأي الطرفين . وتكون مهمة اللجنة هي التحقيق في أعمال العنف الخطيرة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ والتي يتطلب أثرها على المجتمع على وجه الاستعجال أن يعرف الجمهور الحقيقة . وخلال محادثات نيسان/ابريل في المكسيك ، أحرز تقدم كبير بشأن موضوع ترتيبات وقف إطلاق النار في محادثات منفصلة عقدها مع كل من الطرفين وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، الذي أعد ورقة عمل قُدمت إلى الطرفين .

٦ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، عُقدت جولتان متتابعتان من المحادثات في كارابانيدا ، فنزويلا ، وكويرياتارو ، المكسيك ، في إطار مركز على نحو ما اتفق عليه في المكسيك في ٢٧ نيسان/ابريل . وكان الهدف هو التوصل ، على سبيل الأولوية ، إلى اتفاق سياسي بشأن القوات المسلحة وما يلزم من اتفاقات لإنهاء المواجهة المسلحة تخضع للتحقق من جانب الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ممثلي الشخصي ، شارك وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة في المحادثات المتعلقة بترتيبات وقف إطلاق النار .

وبالرغم من إحراز بعض التقدم ، ولا سيما بشأن مسألة إنشاء شرطة مدنية وطنية ، تعذر إحراز تقدم جوهري بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار .

٧ - وقد تبين من المحادثات التي أعقبت اتفاقات المكسيك وجود صعوبة أساسية في تحقيق وقف إطلاق النار في الإطار ذي المرحلتين الذي وُضع في اتفاقي جنيف وكاراكاس ، والذي نصَّ على أن يكون وقف إطلاق النار مصحوبا بمفاوضات مستمرة مفتوحة ، لا يمكن ضمان نتيجتها . وفي هذا الإطار ، أصرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على ضرورة أن تسمح لها ترتيبات وقف إطلاق النار بالاحتفاظ بقدرتها العسكرية ، وهي الترتيبات التي تبيَّن أنها غير مقبولة بالنسبة للحكومة .

٨ - وبمناسبة القمة الايبيرية - الامريكية الاولى التي عقدت في غوادالاخارا بالمكسيك ، في تموز/يوليه ١٩٩١ ، التقيت على انفراد بالرئيس كريستياني وبالقيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . كما التقيت برؤساء فنزويلا وكولومبيا والمكسيك وبرئيس الحكومة الاسبانية - "أصدقاء الامين العام" - من أجل تقييم حالة العملية . وناقشنا في تلك الاجتماعات ، في جملة أمور ، مدى استصواب صيغة المرحلتين لعملية التفاوض لتحديد ما إذا كان من الممكن ضغط المفاوضات في مرحلة واحدة لكي يتسنى قبل وقف إطلاق النار إيجاد الظروف والضمانات اللازمة لإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية للبلد في إطار من الشرعية الكاملة . وفي غوادالاخارا ، أصدر الرؤساء الاربعة السالفي الذكر بيانا قويا مؤيدا لعملية التفاوض ، ومؤيدا بصفة خاصة لجهودي الشخصية .

٩ - وبصدد رسالة مشتركة مؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٩١ موجهة من وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وردا عليها ، طرحت عليهما عددا من الافكار المحددة بشأن المرحلة الحاسمة التي توجد فيها المفاوضات في ذلك الوقت والاسلوب الذي يمكنهما به المساعدة في الخروج من الطريق المسدود في المفاوضات (S/22963) . وأشرت إلى أن ثمة قضايا أساسية يتعين التصدي لها من أجل بلوغ قدر من النجاح يفوق ما تحقق حتى الآن ، وعلى وجه التحديد التوصل إلى وقف إطلاق النار . وكانت هذه القضايا هي الموضوع الذي تناوله ممثلي الشخصي في تنقله بين الرئيس كريستياني وقادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني خلال تلك الفترة .

١٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أبلغت أعضاء مجلس الامن بأني قد وجهت دعوتين إلى الرئيس كريستياني وإلى القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لزيارة مقر الامم المتحدة في نيويورك في ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر لكي يمكنني التشاور معهما شخصيا وحتى يتسنى أن نعالج وجها لوجه مسألة الضمانات والشروط اللازمة لإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في المجتمع ، وهي المسألة التي كان من المقرر بموجب اتفاقي جنيف وكاراكاس ألا تعالجا إلا خلال المرحلة الثانية من المفاوضات التالية لمرحلة وقف إطلاق النار ، وبالتالي إعطاء العملية زخما جديدا . وقد استمرت المشاورات في الواقع لغاية ٢٥ أيلول/سبتمبر ، وهو التاريخ الذي وقع فيه بحضوري اتفاقا يعرف باسم اتفاق نيويورك ، بين ممثلي حكومة السلفادور والقيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١١ - وكان لديّ توقع قوي بأن اتفاق نيويورك (A/46/502-S/23082) سيؤدي إلى الخروج من الطريق المسدود في المفاوضات . ويتألف نص الاتفاق من جزأين . وهو ينص على إنشاء لجنة وطنية لتعزيز السلم تتألف من ممثلين للحكومة ، وممثلين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وعضو واحد لكل من الاحزاب أو الائتلافات السياسية الممثلة حاليا في الجمعية التشريعية للسلفادور . وسيشارك رئيس أساقفة سان سلفادور وممثل بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور بوصفهما مراقبين . وكان الغرض من إنشاء اللجنة الوطنية لتعزيز السلم هو مراقبة عملية تنفيذ جميع الاتفاقات السياسية التي يتوصل إليها الطرفان والإشراف عليها . وكان التصور أن تكون اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بمثابة جهاز للمراقبة والمشاركة من جانب المجتمع المدني السلفادوري في عملية التغيير الناشئة عن المفاوضات ، سواء فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو في جميع المسائل الاخرى المدرجة في جدول الاعمال . وكان المقصود أن تكون تلك اللجنة آلية استشارية الزامية بالنسبة لجميع المقررات الرئيسية التي تمس تنفيذ الاتفاقات ، من المقرر أن تبدأ عملها الرسمي في غضون ثمانية أيام من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار . وكان من المقرر أن يتم التصديق على إنشائها بقانون . كما يتضمن الاتفاق أحكاما تتعلق بتطهير القوات المسلحة وفلسفة القوات المسلحة ونظام التدريب فيها وإنشاء الشرطة المدنية الوطنية ، وبأحكام تتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية . كما اتفق الطرفان على وثيقة بعنوان "المفاوضات المركزة" (A/46/502/Add.1-S/23082/Add.1 ، المرفق) ، هي جزء لا يتجزأ من اتفاق نيويورك ، تقرر فيها أنه سيتم التفاوض بشأن جميع البنود الفنية والاتفاق عليها قبل وقف إطلاق النار ؛ وأن مدة وقف إطلاق النار ستكون محددة مسبقا ، وقصيرة وديناميكية ؛ وأنه لن

تجري أية مفاوضات فنية خلال فترة وقف إطلاق النار ، بل سيقتصر على تنفيذ الاتفاقات . كما حددت بالتفصيل البنود الفنية المدرجة في جدول الأعمال والتي سيتم التفاوض بشأنها وتسويتها قبل وقف إطلاق النار .

١٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أبلغت مجلس الأمن أن المفاوضات سوف تستأنف في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر وأن الظروف ، في أعقاب اتفاق نيويورك ، قد تهيأت لبدء المرحلة الختامية من المفاوضات . وأشرت الى أن الوقت ربما يكون قد سنح لتوصل طرفي المواجهة المسلحة إلى تسوية مؤقتة من أجل وقف الأعمال العدائية تدريجيا . وأشرت أيضا إلى أن هذه التسوية المؤقتة يمكن ، في حالة قبولها ، أن تشمل آلية اتصال بسيطة تتمثل في إلحاق عدد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بقيادة كلا الطرفين . وقد أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ٧١٤ (١٩٩١) ، في جملة أمور ، مساندته القوية للإنجاز العاجل لعملية السلم ، وأعرب عن استعداده لمساندة تنفيذ تسوية ، وحث كلا الجانبين على ممارسة ضبط النفس بأقصى قدر ممكن وبصفة مستمرة ، لا سيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين ، من أجل تهيئة المناخ الأمثل لنجاح المرحلة الأخيرة من المفاوضات .

١٣ - وقد طُلب إلى المنظمة في اتفاق نيويورك أن تساعد في تنفيذ الاتفاقات . وكان أحد هذه الطلبات هو ان تنسق الخدمات الاستشارية والدعم لإنشاء الشرطة المدنية الوطنية . وقمت في هذا السياق بإرسال فريق من خمسة خبراء إلى السلفادور في الفترة من ٨ إلى ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ لكي يصوغ توصيات بشأن هذا الموضوع ، تستند إلى التفاهمات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في معرض المفاوضات وتكون مكيفة حسب الاحتياجات المحددة للسلفادور وخواصها . وأجرى الخبراء ، لهذا الغرض ، مقابلات مع السلطات السلفادورية وكذلك مع ممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وممثلي قطاعات كثيرة من قطاعات المجتمع ، ممن يكون لديهم اهتمام بهذا الميدان أو معرفة خاصة فيه . وأُتيح للطرفين المتفاوضين تقرير يتضمن استنتاجات وتوصيات الخبراء بشأن إنشاء وعمل الشرطة المدنية الوطنية .

١٤ - ولقد ولّد القرار الذي تم التوصل إليه في نيويورك ويقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لدعم السلم نشاطا مكثفا من جانب الأحزاب السياسية ووسّع بذلك القاعدة السياسية لدعم عملية السلم . وعقد بالفعل أعضاء اللجنة المقبولين عدة اجتماعات وأرسوا الأساس لتولي المسؤوليات الفنية التي سيتعين عليهم الاضطلاع بها وذلك دون أن ينتظروا إنشاء اللجنة رسميا . وأنا أُثني على هذه التطورات .

١٥ - وجرت مفاوضات في الفترة من ١٣ الى ٢١ تشرين الأول/اكتوبر وفي الفترة من ٢ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وتجري حاليا مفاوضات في المكسيك على أساس مكثف وبدون انقطاع تقريبا ، بمشاركة نشطة ومستمرة من جانب ممثلي . وأكد الجانبان مرارا رغبتهما في التوصل بسرعة قدر الإمكان إلى اتفاق بشأن القضايا المعلّقة الباقية ، التي تتسم بقدر كبير من التعقيد . وكان قرار جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بوقف العمليات الهجومية من جانب واحد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تطورا إيجابيا ، وكذلك رد فعل الرئيس كريستياني المؤيد السريع . ويبدو أن المواجهة المسلحة قد تضاءلت كثيرا منذ ذلك الحين . وهذا تطور مشجع لا يمكن إلا ان يرفع مستوى ثقة شعب السلفادور في إمكانيات إيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض للنزاع ، ولكنه تطور هش بشكل متأصل نظرا لعدم وجود اتفاقات محددة ورصد مستقل . فمازالت في السلفادور جماعات ، وإن كانت تتزايد عزلتها ، بالغة النشاط في معارضتها لعملية التفاوض ، وتثابر على إصدار بيانات تهديد ضد كل من ترى انه يساند تلك العملية . ولكني على ثقة من أن طرفي المفاوضات ، وكذلك الهيئات السياسية في السلفادور وشعب السلفادور ككل ، سيمضون بثبات على الدرب الذي شقوه بأنفسهم ، خلال هذه المرحلة النهائية من المفاوضات . وستظل ثمة حاجة إلى مساندة قوية من جانب المجتمع الدولي إلى أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار ، وبعد ذلك أيضا ، في مرحلة الانتقال الحساسة إلى سلم دائم .

١٦ - وطيلة هذه العملية ظللت أنا وممثلي الشخصي ، السيد ألفارو دي سوتو ، نعمل على نحو وثيق مع عدد معين من الحكومات التي تستطيع ان تساعد في جهودي . وأود أن أسجل تقديري الصادق لها ، وخاصة لحكومات اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، التي قدمت دعما وتشجيعا قويين .

غواتيمالا

١٧ - جرت الإشارة في التقرير الاخير الى أنه في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ قام وفد من لجنة المصالحة الوطنية في غواتيمالا ، بدعم كامل من حكومة الجمهورية ، ووفد من الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بالتوقيع في أوسلو على "اتفاق أساسي لالتماس السلم بالوسائل السلمية" بهدف بدء عملية جديدة تبلغ ، من خلال التماس حل سلمي للمشاكل الوطنية ، أوجهها في إقرار السلم واستكمال إرساء الديمقراطية العملية القائمة على المشاركة في غواتيمالا (انظر A/45/706-S/21931 ، الفقرتان ٢٩ و ٣٠) . وذكر كذلك انه وفقا لاتفاق أوسلو تم في غضون عام ١٩٩٠ عقد خمسة اجتماعات بين ممثلي الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وممثلي مختلف الاحزاب السياسية والقطاع الخاص والهيئات

الدينية والاجتماعية في غواتيمالا بحضور الموفّق ورئيس لجنة المصالحة الوطنية والمراقب المعين من طرفي . ويحدوني الأمل في أن تستمر العملية الأولية التي انتهت بالتوقيع على اتفاق أوسلو وتفتح أبوابا لعملية مصالحة واقرار السلم في غواتيمالا .

١٨ - وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ وقعت حكومة غواتيمالا رأسها ، نتيجة للانتخابات التي أجريت في نهاية عام ١٩٩٠ ، المهندس خورخه سيرانو إلياس ، والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ، في مكسيكو على اتفاق يتعلق باجراءات التماس السلم بالوسائل السلمية (A/45/1007-S/22563 ، المرفق) اتفقا فيه على بدء محادثات يتولى فيها الاسقف رودولفو كيسادا توروتيو ، رئيس لجنة المصالحة الوطنية في غواتيمالا ، المصالحة ويراقبها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد فرانسيسك بيندريل . وبموجب هذا الاتفاق تعهد الطرفان بالبدء في عملية تفاوض تتيح في أقرب وقت ممكن التوقيع على اتفاق لإقامة سلم راسخ ودائم يحدد الاتفاقات السياسية وكيفية تنفيذها من جانب الطرفين ، وكيفية التحقق من الوفاء بهذه الاتفاقات من قبل الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التي قد يعينها الطرفان بالاتفاق بينهما . واتفقت الحكومة والاتحاد على إجراء مفاوضات من خلال عقد اجتماعات مباشرة بين الطرفين ، بمشاركة فعالة من الموفق وبحضور المراقب أو من خلال عقد اجتماعات غير مباشرة عن طريق الموفّق وبحضور المراقب . واتفق الطرفان كذلك على عدم نبذ عملية التفاوض من جانب واحد وعلى مواصلتها دون انقطاع في إطار القواعد الاجرائية المتفق عليها إلى أن تغطى جميع بنود جدول الأعمال وأن تكون أفعالهما نابعة من حسن النية وأن تجري في جو من الاحترام التام المتبادل ، ويكرران الاعراب عن عزمهما على التوصل إلى اتفاقات سياسية من أجل اقرار سلم راسخ ودائم يعمل بشكل مبكر وحاسم على وضع حد للمواجهة المسلحة الداخلية في غواتيمالا . وتعهد كل من الحكومة والاتحاد بأن يمثلا حسب الأصول في المفاوضات بمندوبين رفيعي المستوى من أجل التفاوض وابرام اتفاقات سياسية وفقا للإطار الدستوري القائم .

١٩ - وفي غضون نفس الاجتماع المعقود في نيسان/ابريل في عاصمة المكسيك بمشاركة الموفّق وممثلي ، وقعت الحكومة والاتحاد على اتفاق بقائمة الموضوعات العامة (A/45/1009-S/22573 ، المرفق) يشمل المواضيع التالية : العمل بالنظام الديمقراطي ، حقوق الإنسان ، تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي ، هوية وحقوق السكان الأصليين ، الاصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي ، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، حالة توزيع الأراضي الزراعية ، إعادة توطين السكان المشتتين بسبب المواجهة المسلحة ، أسس إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في

حياة البلد السياسية ، ترتيبات الوقف النهائي لإطلاق النار ، جدول زمني لتنفيذ وإعمال الاتفاقات والتحقق منها ، توقيع اتفاق اقرار سلم راسخ ودائم ، والتسريح .

٣٠ - وبعد التوصل إلى اتفاقات بشأن القواعد الاجرائية وجدول الاعمال عقدت في كوبرنافاكا كيريتارو ، بالمكسيك ، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي ، جولتا مفاوضات مباشرة بشأن المسائل الموضوعية بلغتا أوجهها بالتوقيع في كيريتارو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ على اتفاق إطاري بشأن إرساء الديمقراطية من أجل السعي الى السلم بالوسائل السياسية ، ويستنسخ الاتفاق في مرفق هذا القرار . وعقدت الاطراف مؤخرا جولتي محادثات بشأن موضوع حقوق الإنسان في مكسيكو في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ على التوالي . وعلى الرغم من أن هذه الاجتماعات قد تمخضت عن أوجه تقارب قيمة فقد اتفق في نهاية تشرين الأول/اكتوبر على أن يعقد الموفّق والمراقب مجموعة من الاجتماعات مع كل من الطرفين بالتناوب بغرض إعطاء مزيد من الدفع لعملية التوصل إلى اتفاقات موضوعية بشأن موضوع ذي أهمية من قبيل حقوق الإنسان . وقد شرع الموفّق وممثلي ، في واقع الأمر ، في بعض التدابير التي يؤمل أن تؤدي إلى تحقيق نجاح في غضون فترة زمنية قصيرة . وأرى أن علي أن أشير الى أنه بالرغم من السرعة التي توصل بها الطرفان كلاهما إلى الاتفاق على القواعد الاجرائية وقائمة الموضوعات العامة فإن المفاوضات لم تتقدم بالسرعة المرغوب فيها . ومن المأمول فيه أن يؤدي التوصل إلى اتفاق بشأن وضع تدابير ملموسة وقابلة للتحقق منها في مجال حقوق الإنسان إلى إنعاش العملية التي أرى أنها ذات أهمية حيوية بالنسبة للتغلب على المشاكل الخطيرة التي تواجه غواتيمالا من سنوات عديدة .

٣١ - ومنذ مطلع هذا العام قام ممثلي بزيارات متواترة للاجتماع مع الرئيس سيرانو ومع القيادات العليا للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي . وقد اجتمعت بدوري في مناسبتين مع الرئيس سيرانو مرة في غوادالاخارا ، المكسيك ، في تموز/يوليه ١٩٩١ بمناسبة عقد مؤتمر القمة الايبيري الامريكي الاول ، ومؤخرا أثناء الزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس سيرانو إلى الامم المتحدة .

بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور

٣٢ - قرر مجلس الامن في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، بقراره ٦٩٣ (١٩٩١) ، ان ينشئ تحت سلطته بعثة تابعة للامم المتحدة للمراقبة في السلفادور ، وذلك بناء على توصيتي (S/22494 و Corr.1 و Add.1) . ومهمة البعثة هي ان ترصد جميع الاتفاقات المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، باعتبارها عملية متكاملة

لحفظ السلم ومرهونة بموافقة المجلس . والولاية الأولية للبعثة ، التي تمتد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، هي التحقق من امتثال الطرفين لأحكام اتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الإنسان (A/44/971-S/21541 ، المرفق) . وقد بدأ عمل البعثة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ وأصبحت الآن راسخة حيث يوجد مقرها في سان سلفادور . وقد انشأت أربعة مكاتب إقليمية في سان سلفادور وسان ميغيل وسان فنسنتي وسانتا آنّا ومكتبين فرعيين في شلاتينانغو وأوسولوتان . وتشمل افرقتها العاملة مراقبي حقوق الإنسان ، والموظفين القانونيين ، والموظفين السياسيين ، ومراقبي الشرطة ، وضباط الاتصال العسكريين . وقد أقامت اتصالات عمل مع كلا الطرفين على الصعيدين السياسي والتشغيلي ولقيت تعاونا كاملا منهما . وقد عرضت أنشطة البعثة وملاحظاتها في تقريرين يغطيان الفترة حتى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (A/45/1055-S/23037 و A/46/658-S/23222) .

فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى

٢٣ - لقد وافق مجلس الأمن في ثلاث مناسبات مستقلة منذ تقرير العام الماضي ، هي قراراته ٦٧٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، و ٦٩١ (١٩٩١) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، و٧١٩ (١٩٩١) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، على تمديد ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى كما هي محددة في قراره ٦٤٤ (١٩٨٩) . وقد خُفض عدد أعضاء الفريق في أثناء ذلك الى مجموع قدره ١٣٢ مراقبا عسكريا . وتنتهي الولاية الحالية للفريق في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وقد طلب مني مجلس الأمن أن أقدم له تقريرا قبل ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، آخذا في الاعتبار أية تطورات في المنطقة تشير الى وجوب اعادة النظر في الحجم الحالي لفريق المراقبين أو في مستقبله .

لجنة الأمن

٢٤ - استمرت اجتماعات لجنة الأمن ، المنشأة بموجب اتفاق ايسكيبولا الثاني ، بمشاركة مسؤولين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . وقد عقدت الاجتماعات في تيغوسيغالبا ، بهندوراس ، في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وفي ماناغوا ، بنيكاراغوا ، في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وفي مدينة غواتيمالا في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وفي سان خوسيه ، بكوستاريكا ، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

٢٥ - وفي اجتماع تيغوسيغالبا ، تناولت اللجنة مسائل مثل التقرير النموذجي عن قوائم الأسلحة ، والتحقق من القوائم ، ومسألة الألغام ، وتجريد المدنيين من السلاح . واستمر هذا العمل في اجتماع ماناغوا ، الذي تناول أيضا تعزيز فريق مراقبي الأمم

المتحدة في أمريكا الوسطى . وفيما يتعلق بقوائم الاسلحة اتفقت اللجنة على تأجيل النظر في هذه المسألة الى الاجتماع القادم ، ولكن أحرز قدر ضئيل من التقدم بشأن هذه المسألة في مدينة غواتيمالا . بيد أن اللجنة أقرت آليات التحقق التي وضعتها اللجنة الفرعية التقنية التي اجتمعت في عدة مناسبات أثناء العام .

٣٦ - وعقدت اللجنة اجتماعا خاصا في سان خوسيه لبحث معاهدة الامن التي قدمتها هندوراس في اجتماع قمة رؤساء أمريكا الوسطى الذي عقد في السلفادور في تموز/يوليه ١٩٩١ .

المرفـــــق

اتفاق كيريتارو

إن حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ولجنة المصالحة الوطنية ، وقد اختتموا الاجتماع المعقود بشأن مسألة إرساء الديمقراطية من أجل السعي الى السلم بالوسائل السياسية ، يعربون عن شكرهم لما قدمته حكومة المكسيك وشعبها من ضيافة كريمة ومساندة لعملية إقرار السلم في غواتيمالا ، في الاجتماع الذي عُقد في مدينة كيريتارو في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ من هذا الشهر ، والذي اختتم اليوم بالتوقيع على هذا الاتفاق التاريخي .

كيريتارو بالمكسيك في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

اتفاق إطاري بشأن إرساء الديمقراطية من أجل السعي إلى السلم بالوسائل السياسية "اتفاق كيريتارو"

سعيا إلى تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق اسكيبولاس الثاني المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وعملا باتفاق أوسلو المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، فإن وفدي حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ، بعد استئناف المفاوضات بحضور الموفق الأسقف رودولفو كيسادا توروينو رئيس لجنة المصالحة الوطنية ، وفقا لاتفاق أوسلو ، باشتراك لجنة المصالحة الوطنية وتحت إشراف الدكتور فرانسيسك فندريل ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، ومع إيلاء الدعم بهذه الطريقة للاتفاقات التي توصلا إليها بشأن مسألة "إرساء الديمقراطية" في اتفاق قائمة الموضوعات العامة المعتمد في مكسيكو في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

يريان ما يلي :

١ - أن القوى السياسية ومختلف القطاعات التي يتألف منها المجتمع الغواتيمالي قد أعربت عن تأييدها للتوصل إلى السلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

٢ - أن حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد اتفقا على الدخول في عملية تفاوض غايتها السعي إلى السلم بالوسائل السياسية ، والارتقاء بالديمقراطية العملية القائمة على المشاركة ، وإيجاد قواعد تقوم عليها تنمية البلد وتقدمه ، والعمل بذلك على كفالة التعايش الديمقراطي وتحقيق المصلحة العامة .

٣ - أن معالجة موضوع إرساء الديمقراطية تيسر تحديد الإطار العام الذي تندرج فيه بشكل وثيق الموضوعات الاخرى المحددة لعملية التفاوض .

٤ - أن غواتيمالا في حاجة إلى تدابير تكفل توسيع نطاق عملية إرساء الديمقراطية لتشمل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وتسلم حكومة جمهورية غواتيمالا بمسؤوليتها عن تطبيق تدابير تحقق مصالح السكان وتكفل إرساء الديمقراطية في البلد .

٥ - أن الإجراءات والاتفاقات الناجمة عن مناقشة قائمة الموضوعات العامة ، التي اعتمدت في المكسيك ، أساسية لعملية الارتقاء بالديمقراطية العملية القائمة على المشاركة ، ومن هنا وجب على الموفق أن يبلغ شعب غواتيمالا بمضمون هذه الإجراءات والاتفاق بشكل موضوعي عادل .

٦ - أن الاتفاقات السياسية التي تتوصل إليها حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ينبغي أن تعكس التطلعات المشروعة لجميع الغواتيماليين وأن تفضي الى تدابير مؤسسية وإلى اقتراح اصلاحات دستورية في كونغرس الجمهورية ، في إطار وروح الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا واتفاقات أوسلو وإلى إسكوريال والمكسيك .

وبناء على ذلك فإن حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي .

يتفقان على ما يلي :

أولا - أن الاخذ بالديمقراطية العملية القائمة على المشاركة يقتضي :

(أ) سيادة المجتمع المدني ؛

(ب) إقامة حياة مؤسسية ديمقراطية ؛

(ج) الاداء الفعلي لدولة القانون ؛

(د) القضاء نهائيا على القمع السياسي والغش والخداع الانتخابي وأعمال الشغب والضغوط العسكرية وأعمال زعزعة الاستقرار المناهضة للديمقراطية ؛

(هـ) الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ؛

(و) إخضاع عمل القوات المسلحة للسلطة المدنية ؛

(ز) الاعتراف بهوية وحقوق السكان الأصليين واحترامها ؛

(ح) حصول جميع الغواتيماليين على منافع الانتاج الوطني والموارد الطبيعية وتمتعهم بها على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية ؛

(ط) إعادة توطين السكان الذين شردهم الصدام المسلح الداخلي .

ثانيا - أن إرساء الديمقراطية يقتضي ضمان وتعزيز المشاركة المباشرة أو غير المباشرة للمجتمع المدني عموما في صوغ وتنفيذ وتقييم سياسات الحكومة على جميع المستويات الإدارية ، والإقرار بحق جميع الفئات الاجتماعية التي تتكون منها الأمة في التطور في ظل علاقات عمل عادلة ومنصفة وفي ظل أنماطها الثقافية والتنظيمية الخاصة بها ، في احترام تام لحقوق الإنسان وللقانون .

ثالثا - أنه ينبغي نشر هذا "الاتفاق" على نطاق واسع على شعب غواتيمالا ، وخصوصا على قطاعات التحاور في الاجتماعات المعقودة ، عملا باتفاق أوسلو والحوار الوطني ، التي ينبغي أن يحيطها الموفق علما حتى يتسنى لها الفهم الصحيح .

رابعا - أن يدون هذا الاتفاق ويعتبر جزءا من اتفاق السلم الراسخ والدائم ويكون إطارا لمعالجة موضوعات التفاوض الاخرى مع ما يناسب كلا منها من الخواص والمواصفات .

كيريتارو بالمكسيك في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

عن حكومة جمهورية غواتيمالا

(التوقيع) المحامي مانويل كونده أوريليانا
الامين العام لرئاسة الجمهورية

(التوقيع) المهندس مانولو بندفلت أليخوس
وزير التنمية الحضرية والريفية

(التوقيع) المحامي فرناندو أورتادو بريمه
وزير الحكم المحلي

(التوقيع) العميد خوسيه غارسيا سامايوا
نائب رئيس هيئة أركان الدفاع الوطني

(التوقيع) العميد ماريو رينيه إنريكس مورالس
قائد الفرقة العكسرية لحرس الشرف

(التوقيع) العقيد خوليو أ. غونسالس تاراسينا
قائد دوريات الشرطة العسكرية

(التوقيع) العقيد ماركو أ. غونسالس تاراسينا
مدير مخابرات هيئة أركان الدفاع الوطني

(التوقيع) المحامي إرنستو فيتيري إيتشيفيريا
المستشار الخاص لرئاسة الجمهورية

(التوقيع) المهندس روبن أميلكار بورغوس سوليس
المستشار الخاص لرئاسة الجمهورية

(التوقيع) السيد خوسيه لويس أسينسيو أغيّريه
مستشار رئيس الجمهورية

عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي

القيادة العامة

(التوقيع) العميد غاسبار إيلوم
(التوقيع) العميد بابلو مونسانتو
(التوقيع) العميد رولاندو موران

اللجنة السياسية الدبلوماسية

(التوقيع) الدكتور فرانسيسكو فيلياغران موبينوس
(التوقيع) الدكتور لويس ديكر غوسمان
(التوقيع) المحامي ميغيل آنخيل ساندوفال
(التوقيع) المحامي ماريو كاستانييدا
المستشار

عن لجنة المصالحة الوطنية

(التوقيع) السيدة تيريسا بولانيوس ده ساركو
(التوقيع) البروفيسور ألفونسو كابريرا إيدالغو
(التوقيع) المحامي ماريو بيرموث ليستوا
(التوقيع) المحامي أوليفيريو غارسيا روداس
(التوقيع) الأسقف رودولفو كيسادا توروينو
الموفق ورئيس لجنة المصالحة الوطنية

عن الأمم المتحدة

(التوقيع) الدكتور فرانسيسك فندريل
ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

- - - - -